إعلان القوة القاهرة في قطاع الطاقة وأثره على عقود التوريد الدولية
(أزمة مضيق هرمز)

ملخص:

يتناول التقرير الإطار القانوني لعقود الطاقة الدولية في ظل الأزمات الدولية التي قد تعيق تنفيذ الالتزامات التعاقدية، مع التركيز على مفهوم القوة القاهرة والظروف الطارئة وآثارهما في عقود النفط والغاز. كما يناقش تأثير إعلان شركات الطاقة لهذه الحالات على الأسواق العالمية، وإمكانية نشوء نزاعات تجارية وآليات تسويتها قانونياً، ولمحة عامة حول تأثير مضيق هرمز على سلاسل التوريد العالمية.

المقدمة

تُعد عقود الطاقة الدولية، ولا سيما العقود المتعلقة بتوريد النفط الخام والغاز الطبيعي، من أهم الأدوات القانونية التي تنظم حركة التجارة الدولية في قطاع الطاقة، نظراً لما تمثله هذه الموارد من أهمية استراتيجية في دعم الاقتصاد العالمي واستقرار أسواق الطاقة .وتتميز هذه العقود بطابعها طويل الأجل وبارتباطها بشبكات معقدة من الالتزامات التعاقدية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي قد تعيق تنفيذ الالتزامات التعاقدية أو تؤثر في توازنها الاقتصادي .وفي هذا السياق، يبرز مفهوم القوة القاهرة كأحد الآليات القانونية التي يلجأ إليها أطراف العقد لتبرير عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية أو تعليقها عند وقوع أحداث استثنائية خارجة عن إرادتهم، مثل النزاعات المسلحة أو تعطّل البنية التحتية أو اضطراب سلاسل الإمداد العالمية للطاقة.

أبرزت التطورات المرتبطة بإعلان بعض شركات الطاقة عن حالة القوة القاهرة عدة تساؤلات قانونية تتعلق بمدى تأثير هذه الإعلانات في الالتزامات التعاقدية المترتبة على هذه الشركات، وحدود مسؤوليتها القانونية تجاه الأطراف المتعاقدة معها. كما يطرح ذلك تساؤلات أخرى حول دور نظرية الظروف الطارئة في إعادة التوازن الاقتصادي للعقود في حال أصبحت الالتزامات مرهقة دون أن تصل إلى حد الاستحالة، إضافة إلى طبيعة النزاعات التجارية التي قد تنشأ عن تطبيق هذه النظريات وآليات تسويتها في إطار التحكيم التجاري الدولي. يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسة، وهي: ما الإطار القانوني الذي يحكم عقود الطاقة الدولية ومفهوم القوة القاهرة؟ وما مدى تأثير إعلان شركات الطاقة لحالة القوة القاهرة في التزاماتها التعاقدية؟ وكيف تتعامل القواعد القانونية الدولية مع الظروف الطارئة والنزاعات التجارية في عقود الطاقة؟ وتأثير هرمز على سلاسل المعتمدة على مصادر الطاقة الدولية؟

أولاً: عقود الطاقة الدولية ومفهوم القوة القاهرة

تُعد عقود الطاقة الدولية، ولا سيما عقود بيع النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، من أبرز العقود التجارية الدولية طويلة الأجل وأكثرها تعقيداً و تشابكاً من الناحية القانونية والتنظيمية، وذلك نظراً لارتباطها باستثمارات ضخمة وبشبكات إمداد عابرة للحدود والقارات وببنية تحتية استراتيجية تعتمد عليها اقتصادات الدول المستوردة للطاقة. وبسبب الطبيعة الحساسة لهذا القطاع، تتضمن هذه العقود عادةً أحكاماً تعاقدية تفصيلية تنظم الحالات الاستثنائية التي قد تؤثر في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، وفي مقدمتها بنود القوة القاهرة (Force Majeure) وبنود الظروف الطارئة (Hardship). و الغاية من هذه البنود هي تنظيم الآثار القانونية للأحداث غير المتوقعة التي قد تحول دون تنفيذ العقد أو تؤثر في توازنه الاقتصادي، بحيث تتيح للأطراف تعليق تنفيذ الالتزامات أو إعادة التفاوض بشأن شروط العقد عند وقوع مثل هذه الظروف الاستثنائية. وفي هذا السياق، قامت غرفة التجارة الدولية (ICC) بوضع نماذج معيارية لبنود القوة القاهرة والظروف الطارئة بهدف تعزيز اليقين القانوني وتوحيد الممارسات التعاقدية في المعاملات التجارية الدولية، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل قطاع الطاقة (ICC, 2020) .

وفي إطار القانون التجاري الدولي، تعالج اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG) مسألة الإعفاء من المسؤولية في المادة (79)، حيث تنص على أن الطرف المتعاقد لا يكون مسؤولاً عن التعويض عن عدم تنفيذ التزاماته إذا أثبت أن الإخلال كان نتيجة مانع خارج عن إرادته، ولم يكن من الممكن توقعه بصورة معقولة عند إبرام العقد، كما لم يكن في استطاعته تجنب هذا المانع أو التغلب على آثاره. ويُعد هذا النص من أهم الأسس القانونية التي يستند إليها المتعاقدون في عقود الطاقة الدولية عند التذرع بالقوة القاهرة لتبرير عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية في حالات الطوارئ أو الأزمات الدولية (UNCITRAL, 2010).

ويقصد بالقوة القاهرة في نطاق القانون التجاري الدولي وقوع حدث استثنائي غير متوقع وخارج عن سيطرة أطراف العقد يؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام التعاقدي أو يجعل تنفيذه غير ممكن عملياً. ويستند هذا المفهوم إلى مبدأ قانوني يقضي بعدم تحميل المتعاقد مسؤولية الإخلال بالتزاماته إذا كان سبب عدم التنفيذ ناتجاً عن ظروف قاهرة لا يمكن دفعها أو السيطرة عليها. وتشمل الأمثلة التقليدية للقوة القاهرة الحروب والنزاعات المسلحة، والهجمات العسكرية، والكوارث الطبيعية، وتعطل البنية التحتية الحيوية، إضافة إلى القرارات الحكومية المفاجئة التي تحول دون تنفيذ العقد. وفي قطاع الطاقة على وجه الخصوص، قد تمتد هذه الحالات لتشمل الهجمات على المنشآت النفطية أو الغازية، أو تعطّل الموانئ وخطوط النقل، أو إغلاق الممرات البحرية الاستراتيجية التي تعتمد عليها تجارة النفط والغاز العالمية (Treitel, 2015).

ومن الناحية القانونية، فإن إعلان القوة القاهرة لا يؤدي في العادة إلى انقضاء العقد تلقائياً، بل يترتب عليه تعليق تنفيذ الالتزامات التعاقدية مؤقتاً طوال فترة استمرار الحدث القهري. وإذا استمر هذا الحدث لمدة طويلة أو أدى إلى إحداث اختلال جوهري في التوازن الاقتصادي للعقد، فقد تمنح بعض العقود الأطراف الحق في إنهاء العقد أو إعادة التفاوض بشأن شروطه الاقتصادية. وتؤكد مبادئ UNIDROIT للعقود

التجارية الدولية هذا الاتجاه، حيث تنظم حالات القوة القاهرة والظروف الطارئة بما يسمح للأطراف بإعادة ترتيب العلاقة التعاقدية بما يتناسب مع الظروف الاستثنائية التي طرأت بعد إبرام العقد (UNIDROIT, 2016).

ثانياً: تأثير إعلان شركات الطاقة لحالة القوة القاهرة في التزاماتها التعاقدية

يُعد إعلان شركات الطاقة لحالة القوة القاهرة من المسائل ذات الأثر القانوني المباشر على الالتزامات التعاقدية في عقود الطاقة الدولية، ولا سيما تلك المرتبطة بتوريد النفط والغاز الطبيعي المسال. فهذه العقود، التي غالباً ما تكون طويلة الأجل وممتدة عبر عدة أسواق دولية، تقوم على التزام المورد بتسليم كميات محددة من الطاقة وفق جداول زمنية متفق عليها. ومن ثم فإن إعلان حالة القوة القاهرة من قبل الشركات الموردة قد يؤدي إلى تعليق تنفيذ الالتزامات التعاقدية المتعلقة بالتسليم، إذا ثبت أن عدم التنفيذ ناتج عن ظروف استثنائية خارجة عن إرادة الطرف الملتزم بالتنفيذ.

وفي هذا السياق، تُعد دولة قطر من أبرز الدول المصدّرة للغاز الطبيعي المسال عالمياً، حيث تؤدي شركة QatarEnergy دوراً محورياً في تزويد الأسواق الآسيوية والأوروبية بإمدادات الغاز في إطار عقود توريد طويلة الأجل. وعليه، فإن إعلان الشركة توقف الإنتاج أو التذرع بحالة القوة القاهرة قد يترتب عليه تعليق التزامات التسليم المنصوص عليها في هذه العقود، الأمر الذي قد يؤثر بصورة مباشرة في الدول المستوردة التي تعتمد على الغاز القطري لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وفي مثل هذه الحالات، قد تضطر الدول أو الشركات المستوردة إلى اللجوء إلى الأسواق الفورية للحصول على شحنات بديلة، غالباً بتكاليف أعلى، وهو ما قد يثير بدوره نزاعات قانونية تتعلق بمدى مشروعية التذرع بالقوة القاهرة ومدى أحقية المشترين في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية(McKendrick, 2020) .

كما تلعب شركة البترول الكويتية (Kuwait Petroleum Corporation) دوراً هاماً في تصدير النفط الخام والمنتجات البترولية إلى الأسواق العالمية، لا سيما في آسيا وأوروبا. وفي حال إعلان الشركة خفض الإنتاج أو التذرع بحالة القوة القاهرة نتيجة ظروف استثنائية، فإن ذلك قد يؤدي إلى اضطراب في تنفيذ عقود التوريد الدولية المبرمة مع المصافي وشركات الطاقة العالمية. ويترتب على ذلك احتمال تعليق بعض الالتزامات التعاقدية أو إعادة التفاوض بشأن شروط التوريد في ضوء الظروف المستجدة.

كما قد تمتد آثار هذه التطورات إلى القطاعات المرتبطة بسلاسل الإمداد في تجارة الطاقة الدولية، وعلى وجه الخصوص قطاع الشحن البحري وناقلات النفط، إذ تعتمد تجارة النفط والغاز بدرجة كبيرة على حركة السفن في الخليج العربي والممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز. وأي اضطراب في هذه المنطقة قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري والتأمين على الشحنات النفطية، الأمر الذي يزيد من الضغوط الواقعة على سلاسل الإمداد العالمية للطاقة ويؤثر في استقرار الأسواق الدولية (Reuters, 2026).

ثالثاً: الظروف الطارئة والنزاعات التجارية في عقود الطاقة

تُعد نظرية الظروف الطارئة (Hardship) من الآليات القانونية الأساسية في تنظيم العلاقات التعاقدية في عقود الطاقة الدولية، ولا سيما في الحالات التي لا يصل فيها الحدث الطارئ إلى حد استحالة تنفيذ الالتزام كما هو الحال في القوة القاهرة، ما يؤدي إلى جعل تنفيذ العقد مرهقاً بصورة غير متوقعة نتيجة تغير جذري في الظروف الاقتصادية أو السياسية المحيطة بتنفيذ العقد. وفي مثل هذه الحالات، يهدف تطبيق هذه النظرية إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي للعقد ومنع أحد الأطراف من تحمل عبء غير متناسب مع ما تم الاتفاق عليه حينما أُبرم العقد بمجلسه. وقد أقرت مبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية هذا المبدأ، حيث تجيز للأطراف المتعاقدة الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في شروط العقد إذا طرأت ظروف استثنائية أدت إلى اختلال جوهري في التوازن الاقتصادي للعلاقة التعاقدية (UNIDROIT, 2016).

وفي قطاع النفط والغاز على وجه الخصوص، قد تستلزم هذه الظروف إدخال تعديلات على بعض العناصر الجوهرية في العقد، مثل إعادة تحديد الأسعار، أو تعديل جداول التسليم، أو تغيير وجهة الشحنات، أو إعادة توزيع المخاطر بين الأطراف المتعاقدة. وتُعد هذه الإجراءات من الوسائل القانونية والتجارية التي تهدف إلى الحفاظ على استمرارية العلاقات التعاقدية طويلة الأجل في قطاع الطاقة، خاصة في ظل التقلبات الحادة التي قد تشهدها الأسواق العالمية للطاقة نتيجة الأزمات الجيوسياسية أو الاضطرابات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، غالباً ما تتضمن عقود الطاقة الدولية أحكاماً خاصة بتسوية المنازعات من خلال التحكيم التجاري الدولي، باعتباره الوسيلة الأكثر شيوعاً وفعالية في فض النزاعات الناشئة عن تنفيذ هذه العقود. ويعود ذلك إلى الطبيعة الدولية والتشابك مع القوانين المحليةلهذه العقود، التي تجمع بين أطراف من دول مختلفة وتخضع لأنظمة قانونية متعددة. ومن أبرز المؤسسات التحكيمية التي تنظر في منازعات عقود النفط والغاز محكمة التحكيم المُتفرعة عن غرفة التجارة الدولية (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA)، لما تتمتع به هذِهِ الهيئات بخبرات واسعة في نظر النزاعات التجارية الدولية في قطاع الطاقة.

وعند نشوء نزاع تعاقدي يتعلق بالتذرع بالقوة القاهرة أو بالظروف الطارئة، يقوم المحكمون عادةً بفحص مدى توافر الشروط القانونية لهذه النظريات وفقاً للقانون الواجب التطبيق ونصوص العقد المبرم بين الأطراف. ويشمل هذا التقييم و التحقق من مدى عدم توقع الحدث عند إبرام العقد، وما إذا كان خارجاً عن سيطرة الطرف المتعاقد، ومدى تأثيره الفعلي في إمكانية تنفيذ الالتزام أو في التوازن الاقتصادي للعقد. وبناءً على ذلك، قد تقضي هيئات التحكيم بتعليق تنفيذ الالتزامات التعاقدية مؤقتاً، أو بإعادة التفاوض بشأن شروط العقد، أو في بعض الحالات بإنهاء العلاقة التعاقدية إذا ثبت استحالة استمرارها وفقاً للشروط الأصلية للعقد (Treitel, 2015).

رابعاً: تأثير القوة القاهرة على قطاعات الطاقة (النفط والغاز) نتيجة أغلاق مضيق هرمز

تأثير القوة القاهرة على العقود الآجلة للنفط

تؤثر حالات القوة القاهرة في قطاع الطاقة بشكل مباشر وغير مباشر على أسواق العقود الآجلة للنفط، نظراً لارتباط هذه العقود بتوقعات العرض والطلب المستقبلية. فعند إعلان القوة القاهرة نتيجة أحداث استثنائية مثل النزاعات المسلحة أو تعطّل سلاسل الإمداد أو إغلاق الممرات البحرية، ينخفض المعروض النفطي المتوقع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقود الآجلة وزيادة حدة التقلبات في السوق .وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن صدمات العرض في سوق النفط غالباً ما تؤدي إلى تحولات في هيكل السوق، مثل الانتقال إلى حالة *Backwardation* نتيجة ارتفاع الأسعار الفورية مقارنة بالمستقبلية (Hamilton, 2009).

ومن الناحية العملية، تؤثر القوة القاهرة على إمكانية التسليم الفعلي المرتبط بالعقود الآجلة القابلة للتسليم، حيث قد يجد المنتجون أو الموردون صعوبة في الوفاء بالتزاماتهم نتيجة تعطّل الإنتاج أو الشحن. وفي هذه الحالة، قد يلجأ المتعاملون إلى التسوية النقدية أو إغلاق مراكزهم لتفادي مخاطر عدم التسليم. ورغم أن العقود الآجلة المتداولة في البورصات (NYMEX و ICE) تخضع لقواعد معيارية صارمة، إلا أن تأثير القوة القاهرة يظهر من خلال اضطراب الأسواق الفعلية المرتبطة بها، وليس من خلال تطبيق مباشر لبنود القوة القاهرة كما هو الحال في العقود الثنائية.

كما تؤدي هذه الحالات إلى ارتفاع علاوة المخاطر (Risk Premium) في أسعار النفط، حيث يقوم المستثمرون بإعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالإمدادات. وقد أظهرت دراسات أن الأزمات الجيوسياسية في مناطق إنتاج النفط، خاصة في الشرق الأوسط، تؤدي إلى زيادات ملحوظة في أسعار العقود الآجلة نتيجة إدراج مخاطر عدم الاستقرار ضمن التسعير .(Kilian, 2008) ويترتب على ذلك أيضاً زيادة نشاط المضاربين، واتساع الفجوة بين الأسعار الفورية والمستقبلية.

وعلى صعيد التحوط(Hedging) ، فإن القوة القاهرة قد تحدّ من فعالية العقود الآجلة كأداة لإدارة المخاطر، إذ تصبح التوقعات السعرية أقل دقة في ظل الظروف الاستثنائية، مما يدفع الشركات إلى إعادة تقييم استراتيجياتها التحوطية أو تعديل مراكزها المالية. كما قد تنشأ آثار قانونية غير مباشرة، تتمثل في النزاعات المرتبطة بعقود التوريد الفعلية التي تشكل الأساس الاقتصادي للعقود الآجلة، خاصة في حال عدم القدرة على التسليم أو الإخلال بالعقود المرتبطة بسلاسل الإمداد.

تأثير القوة القاهرة على القطاعات المرتبطة بالغاز الطبيعي

تؤثر حالات القوة القاهرة في قطاع الغاز الطبيعي إلى اضطراب الإمدادات وارتفاع الأسعار، وهو ما ينعكس مباشرة على القطاعات الصناعية الرئيسة المرتبطة بالغاز كمصدر للطاقة أو كمادة أولية. ويظهر هذا التأثير بوضوح في ثلاث قطاعات أساسية :الأسمدة، الألمنيوم، والبتروكيماويات، حيث تنتقل صدمة الأسعار عبر سلاسل القيمة إلى الاقتصاد الأوسع (International Energy Agency, 2022) .

ففي قطاع الأسمدة، يعتمد إنتاج الأمونيا واليوريا بشكل كبير على الغاز الطبيعي، مما يجعل أسعار الأسمدة شديدة الحساسية لتقلبات الغاز. وعند حدوث قوة قاهرة، ترتفع تكاليف الإنتاج بسرعة، وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسمدة عالمياً، وانعكاسات مباشرة على أسعار الغذاء (Food and Agriculture Organization, 2022).

أما في قطاع الألمنيوم، فإن ارتفاع أسعار الغاز يؤدي إلى زيادة تكلفة الكهرباء المستخدمة في الإنتاج، مما يدفع بعض المصانع إلى خفض الإنتاج أو إغلاقه مؤقتاً، وهو ما ينعكس على ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية للمعادن (World Bank, 2020) .

وفي قطاع البتروكيماويات والبلاستيك، يُستخدم الغاز كمادة أولية لإنتاج الإيثيلين والبروبيلين، وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعاره يؤدي إلى زيادة تكلفة المواد البلاستيكية والمنتجات الصناعية المرتبطة بها، مما يؤثر على مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية(IEA, 2022) .

ومن الناحية القانونية، قد تؤدي هذه التطورات إلى تفعيل بنود الظروف الطارئة في العقود، بما يسمح بإعادة التفاوض على الأسعار أو شروط التوريد نتيجة اختلال التوازن الاقتصادي، وهو ما يعكس دور القانون في توزيع عبء الخسائر بين الأطراف التعاقدية بدلاً من تحميلها لطرف واحد,UNIDROIT) 2016).

ختاماً

يتضح أن إعلان شركات الطاقة—ولا سيما شركات الغاز في قطر وشركات النفط في الكويت—عن خفض الإنتاج أو التذرع بحالة القوة القاهرة يشكّل عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل الالتزامات التعاقدية في عقود الطاقة الدولية، بما قد يؤدي إلى تعليق تنفيذ بعض الالتزامات أو الدفع نحو إعادة التفاوض بهدف استعادة التوازن الاقتصادي للعقد. كما أن اضطراب الإمدادات الناتج عن هذه التطورات ينعكس بصورة مباشرة على الأسواق العالمية من خلال ارتفاع الأسعار وزيادة مستويات المخاطر، وهو ما يمتد أثره في النهاية إلى المستهلكين عبر ارتفاع تكاليف الطاقة والسلع المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور المحوري للتنظيم القانوني لكل من القوة القاهرة والظروف الطارئة في تحقيق العدالة التعاقدية، من خلال توزيع عبء الخسائر بين الأطراف بدلاً من تحميلها لطرف واحد، وذلك عبر آليات مثل تعليق الالتزامات أو إعادة التفاوض بشأن شروط العقد عند اختلال التوازن الاقتصادي. ومع ذلك، يبقى الأثر القانوني النهائي مرهوناً بنصوص العقود، وطبيعة البنود المنظمة لهذه الحالات، والقانون الواجب التطبيق، فضلاً عن تقدير الجهات القضائية أو التحكيمية المختصة.

وعليه، فإن إغلاق مضيق هرمز وما يرتبط به من إعلان حالات القوة القاهرة يُفضي إلى اضطراب عميق في أسواق الطاقة العالمية، سواء على مستوى الإمدادات أو التسعير أو استقرار العقود الآجلة، حيث يؤدي انخفاض المعروض إلى تصاعد الأسعار وزيادة التقلبات، مع تعثر عمليات التسليم وتراجع فعالية أدوات التحوط. كما تمتد هذه التداعيات إلى القطاعات الصناعية المرتبطة بالغاز، بما ينعكس على تكاليف

الإنتاج وأسعار السلع عالمياً. ومن ثم، تبرز أهمية اعتماد مقاربات قانونية مرنة تُمكّن من إعادة التوازن التعاقدي وضمان استمرارية العلاقات التجارية في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

ويثير ذلك في النهاية تساؤلاً جوهرياً حول الطرف الذي سيتحمل الكلفة الأكبر نتيجة إعلان القوة القاهرة عبر سلاسل التوريد المعقدة، إذ تبدأ الخسائر من المنتجين وشركات الشحن والتأمين، مروراً بالمصافي والصناعات التحويلية، وصولاً إلى الأسواق النهائية. وفي ظل الطبيعة التراكمية لنقل التكاليف عبر حلقات السوق، تزداد احتمالية انتقال الجزء الأكبر من هذه الأعباء إلى المستهلك النهائي، الذي يواجه ارتفاعاً في أسعار الوقود والطاقة والسلع الأساسية. وبذلك، فإن القوة القاهرة—رغم كونها أداة قانونية لتوزيع المخاطر—قد تنتهي عملياً إلى إعادة تركيز العبء الاقتصادي على الحلقة الأضعف في السلسلة، ما يطرح تحديات تتعلق بالعدالة الاقتصادية إلى جانب العدالة التعاقدية.

المراجع:

- International Chamber of Commerce. (2020). ICC Force Majeure and Hardship Clauses. Paris: ICC.
- McKendrick, E. (2020). Contract Law: Text, Cases, and Materials (8th ed.). Oxford University Press.
- Treitel, G. H. (2015). The Law of Contract (14th ed.). London: Sweet & Maxwell.
- UNIDROIT. (2016). UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts. Rome: International Institute for the Unification of Private Law.
- UNCITRAL. (2010). United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG).
- Reuters. (2026). Energy supply disruptions and global oil and LNG markets. Reuters Energy Reports.
- Hamilton. (2009)
  Hamilton, J. D. (2009). Understanding crude oil prices.
- International Energy Agency (IEA). (2022). https://www.iea.org/reports/the-role-of-gas-in-todays-energy-transitions
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex
- World Bank. (2020). Commodity Markets Outlook https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets
- UNIDROIT. (2016).

https://www.unidroit.org/instruments/commercial-contracts/unidroit-principles-2016/